استهداف مناطق سيطرة الفصائل

النظام السوري وروسيا يكثفان الغارات في حلب وإدلب

كثفت الطائرات السورية والروسية ضرباتها خلال الـ24 ساعة الماضية على مناطق عدة في شمال وشمال غرب سوريا، متسببة بمقتل عشرات المدنيين، تزامنا مع خوض قوات النظام معارك عنيفة في جنوب غرب حلب لاستعادة مواقع تقدمت إليها الفصائل.

ونقل المرصد السوري لحقوق الإنسان أمس الأحد، بغارات مكثفة استهدفت بعد منتصف الليل مناطق في جنوب وجنوب غرب مدينة حلب، حيث تدور معارك عنيفة بين قوات النظام وفصائل معارضة وجهادية.

وشنت فصائل مقاتلة بينها جيش الفتح، الذي يضم جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقا)، في 31 يوليو هجوما على جنوب غرب حلب، حيث تمكنت من التقدم في منطقة الراموسة والكليات العسكرية، ما مكنها من كسر حصار كانت قوات النظام فرضته على الأحياء الشرقية في حلب.

وتدور معارك عنيفة في المنطقة بين الطرفين، إذ تحاول قوات النظام وحلفاؤها استعادة المواقع والنقاط التي خسرتها قبل أسبوع، والتي أدت إلى قطع طريق إمداد رئيسي لها إلى الأحياء الغربية في مدينة حلب.

وأحصى المرصد مقتل 45 مدنياً على الأقل منذ يوم السبت في الأحياء الشرقية ومناطق تحت سيطرة الفصائل في الريف الغربي، جراء قصف مدفعي وجوي لقوات النظام والطائرات الروسية. كما قتل 9 أشخاص آخرين على الأقل جراء قذائف أطلقتها الفصائل المقاتلة على الأحياء الغربية في مدينة حلب.

وتراجعت حدة القصف على الأحياء الشرقية ليلا، مقابل غارات مكثفة استهدفت جنوب غرب المدينة.

المعارك تتواصل جنوب غرب مدينة حلب

وكانت روسيا أعلنت فترات تهدئة إنسانية يومياً من الساعة العاشرة صباحاً حتى الواحدة بعد الظهر بالتوقيت المحلي، يتم خلالها وقف المعارك والقصف.

وبحسب المرصد، فإن الغارات والمعارك لم تتوقف لكن تراجعت وتيرتها عما كانت عليه قبل الإعلان عن التهدئة.

وباتت قوات النظام تستخدم طريق الكاستيلو شمال المدينة، والذي كان خط الإمداد الوحيد إلى شرق حلب، كطريق بديل لإدخال الإمدادات إلى الأحياء الغربية، فيما تستخدم الفصائل طريق الراموسة لإدخال المواد الغذائية إلى الأحياء تحت سيطرتها.

وتتزامن المعارك والغارات في حلب وريفها مع غارات كثيفة، تستهدف منذ أسبوعين مناطق عدة في محافظة إدلب المجاورة في شمال غرب سوريا.

ونفذت طائرات حربية وفق المرصد، غارات على مناطق عدة في المحافظة، أبرزها في مدينة إدلب وأريحا وسراقب، وفق المرصد الذي أحصى السبت مقتل 22 مدنياً على الأقل جراء أكثر من 60 غارة نفذتها طائرات سورية وأخرى روسية.

بحسب المرصد، قتل 122 مدنياً على الأقل جراء الغارات السورية والروسية على مناطق عدة في إدلب، منذ بدء هجوم الفصائل في جنوب غرب حلب نهاية الشهر الماضي حتى اليوم.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن إن «تكثيف القصف على محافظة إدلب تحديداً، مرتبط بكون المحافظة تعد الخزان البشري لمقاتلي فصائل جيش الفتح»، الذي تمكن الصيف الماضي من السيطرة بشكل كامل على محافظة إدلب.

وأعلن جيش الفتح في 7 من الشهر الحالي، بعد أسبوع على بدء هجومه جنوب غرب حلب بدء مرحلة «تحرير حلب كاملة».

وتشهد مدينة حلب ومحيطها منذ أسبوعين معارك يحشد فيها طرفا النزاع آلاف المقاتلين، وهي الأكثر عنفا منذ العام 2012، حين انقسمت المدينة بين أحياء شرقية تسيطر عليها الفصائل المعارضة وأحياء غربية تسيطر عليها قوات النظام.

وأوضح عبد الرحمن إن «قوات

■ إيـــران تعتـرف بمقتـل 7 من جنودها في سوريا

النظام وحلفاءها هم حاليا تحت ضغط في حلب نتيجة الهزيمة الكبيرة التي تعرضوا لها على أيدي مقاتلي جيش الفتح وفصائل أخرى في جنوب غرب المدينة».

من جهة أخرى، أعلنت وزارة الدفاع الروسية في بيان الأحد، أن 6 قاذفات روسية من طراز توبوليف نفذت غارات على جنوب شرق مدينة دير الزور وشرقها وشمال شرقها، دمرت خلالها مركزين قياديين و6 مستودعات أسلحة وآليات لتنظيم داعش، كما قتلت «عددا كبيرا من المقاتلين».

ويسيطر التنظيم الجهادي على كامل محافظة دير الزور الحدودية مع العراق، باستثناء أجزاء من مدينة دير الزور ومطارها العسكري.

وتنفذ روسيا منذ 30 سبتمبر حملة غارات جوية مساندة لقوات النظام في سوريا تستهدف التنظيمات الجهادية والفصائل المقاتلة.

من جهة أخرى نقلت وكالة «تسنيم» الإيرانية عن قائد القوات البرية في الجيش الإيراني اعترافه بشكل رسمي بمقتل سبعة جنود إيرانيين آخيرا في سوريا.

ويأتي هذا الاعتراف بمشاركة القوات النظامية الإيرانية بعد أن كانت كل الادعاءات تركز على اقتصار زيارة استشاريين إيرانيين متطوعين إلى سوريا، ضمن الحرس الثوري وقوات الباسيج، في حين تشهد ساحات المعارك في المناطق الحساسة لاسيما حلب حضورا كبيرا لهم.

مصر: عزت يحيل «الإخوان» المصريين في السودان للتحقيق ويمنع عنهم التمويل

مظاهرات سابقة لـ «الإخوان» في مصر

القاهرة - «وكالات»: جولة جديدة في الصراع الدائر داخل تنظيم الإخوان، بين جبهة القيادات التاريخية التي يتزعمها القائم بأعمال المرشد، محمود عزت، وبين جبهة الشباب التابعة لمحمد كمال، المستقيل من رئاسة اللجنة الإدارية العليا للإخوان في الخارج، تمثلت في قرار أصدره القائم بأعمال المرشد، بتحويل قيادات الإخوان المصريين في السودان إلى التحقيق لتوقيعهم على وثيقة «على بصيرة».

قرار إحالة الإخوان المصريين الموجودين في السودان إلى التحقيق، الذي أصدره عزت، يتضمن تجميد مناصبهم وعضويتهم في تنظيم الإخوان، لحين انتهاء التحقيق، إضافة لمنع التمويل عنهم، وسحب أي مهام ومميزات لديهم في الخارج، لاسيما وأن القائم بأعمال المرشد، يستحوذ على جميع موارد تنظيم الإخوان المالية، سواء في الداخل المصري أو الخارج.

ووثيقة على بصيرة، أصدرها عدد من القيادات الإخوانية الشابة، المحسوبة على جبهة الشباب، ووقع عليها العديد من قيادات الإخوان، تضمنت مطالبا، قالوا إنها لحل أزمة الصراع الدائر في تنظيم الإخوان وأهمها: عدم إجراء أية عمليات تحقيق أو إقصاء لأي أفراد أو مجموعات بناءً على موقفها من الأزمة الحالية، بحيث يكون انتخاب الشورى العام الجديد هو نهاية عهد لجان التحقيق الإقصائية الانتقالية للدخول في عهد جديد بالتسامح والتغافر والمشاركة والشفافية، وفتح الباب أمام جميع الإخوان للمشاركة في انتخابات داخلية، وإلغاء جميع الهيئات الإخوانية الحالية، وانتخاب بديلة لها.

قرار عزت بإحالة الإخوان المصريين في السودان، لم يكن الأول من نوعه، حيث أصدر قرارات شبيهة بتجميد وإحالة للتحقيق لعدد كبير من قيادات الإخوان الموجودة في تركيا، والمحسوبة على جبهة الشباب، التي وقعت وثيقة «على بصيرة» أو تبنتها.

تأجيل محاكمة وجدي غنيم لـ 4 سبتمبر

القاهرة - «وكالات»: قررت محكمة مصرية محاكمة القيادي الإخواني الهارب وجدي غنيم و 7 آخرين، لاتهامهم بتأسيس جماعة على خلاف أحكام القانون إلى جلسة 4 سبتمبر لتعذر إحضار المتهمين من محبسهم لدواعي أمنية.

واسندت النيابة العامة للمتهمين، اتهامات تأسيس جماعة أسست على خلاف أحكام القانون، الغرض منها الدعوة لتعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وبعد وجدي غنيم أحد أشهر القيادات التكفيرية لجماعة الإخوان، حيث أنه دائما ما يصدر فتاوى تكفيرية ضد المجتمع المصري، وكانت آخر فتاوى غنيم تكفير العالم المصري الراحل احمد زويل، ووصفه بالمجرم الكافر المرتد عن الإسلام.

ادعت أنه طالب بتحقيق في اعتصام الإخوان

الأمم المتحدة تكذب «الأناضول» بعد تصريحات مفبركة لكي مون حول «رابعة»

واشنطن - «وكالات»: نفى نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، فرحان حق، التصريحات التي نسبتها وكالة الأناضول التركية لباني كي مون بإجراء تحقيق شامل حول فض قوات الأمن المصرية اعتصام جماعة الإخوان في ميدان رابعة العدوية قبل ثلاثة أعوام، عقب عزل الرئيس الإخواني محمد مرسي، إثر ثورة شعبية حاشدة على حكمه.

وأكد حق، في تصريحات لصحيفة «أخبار اليوم» المصرية، عدم صدور تصريح منه أو من المنظمة الدولية، فيما يخص فض اعتصام رابعة.

وكانت وكالة الأناضول التركية، التي يسيطر عليها صحافيون يتمون للإخوان، نشرت ما قالت إنها تصريحات حصلت عليها من فرحان حق نائب المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة، قال فيها إن «كي مون يعتقد أنه من المهم للغاية إجراء تحقيق كامل بشأن دعوات أنصار الجماعة الإرهابية لإنشاء لجنة دولية للتحقيق فيما جرى أثناء فض الاعتصام، ومحاكمة الجناة لتوريط المسؤول الأممي في تصريحات مؤيدة لهذه الدعوات.

ونسبت الوكالة لحق القول إن «مجلس حقوق الإنسان (التابع للأمم المتحدة) هو المخول بإنشاء لجنة للتحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن القتل الجماعي للمحتجين خلال ذلك اليوم».

بان كي مون

ونسبت الوكالة التركية تصريحات للسكرتير العام للأمم المتحدة، زعمت أنه أكد خلالها على «أهمية احترام حق الاحتجاج السلمي وحرية التجمع» خلال المظاهرات التي يعتزم أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي، تنظيمها في الذكرى الثالثة لفض اعتصام رابعة، وهو ما روجته مواقع إخبارية قريبة من جماعة الإخوان، بأن «بان كي مون صرح، بأنه من المهم للغاية إجراء تحقيق كامل بشأن مقتل مئات المدنيين خلال فض اعتصام ميدان رابعة العدوية 2013»، غير أن التصريح المزعوم على لسان الأمين العام للأمم المتحدة، لم تنقله أي من وكالات الأنباء العالمية الأخرى.

ونقلت «أخبار اليوم» المصرية، عن حق نفيه القاطع، للتصريح الذي نسبته إليه وكالة أنباء الأناضول التركية الرسمية، بشأن دعوة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، بإجراء تحقيق كامل بشأن فض اعتصام ميدان رابعة العدوية في أغسطس، وقال حق إن هذا التصريح غير دقيق، ولم تدل بأي تصريحات أو بيانات جديدة في هذا الشأن.

بعد وقت قصير من رحيل إحدى الضحايا

سويسرا: وفاة مهاجم القطار في سانت غالن متأثراً بحروقه

محققو الشرطة في محطة سالينز للقطارات بعد الهجوم عليه السبت

جينيف - «وكالات»: أعلنت الشرطة في مدينة سالينز بكانتون سانت غالن، حسب صحيفة لوتون السويسرية، وفاة مهاجم القطار مساء السبت، بعد الهجوم الذي خلف ضحية في الرابعة والثلاثين من العمر، في هجوم رفضت شرطة الكانتون حتى الساعة ربطه بأي دوافع إرهابية.

وقالت الشرطة إن المهاجم الذي تكتمت على هويته مكتفية بذكر سنه، قائلة إنه في السابعة والعشرين من العمر، وإنه سويسري الجنسية ويقيم في كانتون مجاور لسانت غالن، توفي بعد وقت قصير من وفاة ضحية الهجوم، متأثرا بالحروق البليغة التي أصيب بعد إضرامه النار في عربة قطار.

وكان المهاجم أضرم النار في العربة، وهاجم 6 آخرين بسكين بينهم طفل.

وداهمت الشرطة الفدرالية السويسرية مسكن المهاجم، ولم تتسرب حتى الساعة تفاصيل أخرى عن الهجوم أو مبرراته.

حريق في نزل لاجئين بولاية هيسن الألمانية

حريق في نزل اللاجئين

برلين - «وكالات»: نشب حريق في نزل لاجئين بمدينة كالدن الألمانية الواقعة شمالي ولاية هيسن، أمس الأحد، الأمر الذي تسبب في قيام الشرطة والإطفاء بعملية واسعة النطاق هناك.

ووفقا لأولى معلومات الشرطة، اندلع الحريق في كثير من الحاويات السكنية الخاصة باللاجئين.

ولم يتضح حتى الآن إذا ما كانت هناك إصابات نتيجة الحريق أم لا، ولم يتضح سبب الحريق أيضا.

وقال متحدث باسم هيئة الإطفاء بمدينة كاسل الألمانية: «هناك إنذار واسع النطاق»، ولم تتضح أية تفاصيل أخرى حتى الآن.

العثور على قنبلتين قبل انفجارهما

اتهامات لأحزاب سياسية بالتورط في تفجيرات تايلاند

بانكوك - «وكالات»: قالت السلطات التايلاندية أمس الأحد، إن هناك أدلة تشير لتورط أحزاب متضررة من الانقلاب في البلاد، في التفجيرات التي وقعت في سبعة أقاليم، وذلك في الوقت الذي تم العثور فيه على قنبلتين قبل انفجارهما في إقليم باتجنجا السبت.

ونقلت صحيفة بانكوك عن المجلس الوطني للسلام والنظام القول إنه يرى أن الأحزاب السياسة متورطة، وقد استبعد أن يكون تفاقم التمرد بجنوب البلاد أو السياحة الأجنبية هي أسباب التفجيرات.

وقد اتهم عشرات الآلاف من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي حزب بويا ثاي بأنه متورط في التفجيرات، ولكن نوبادون بتاما، أحد أبرز مسؤولي الحزب أصدر نفيا لهذه الاتهامات وهدد باتخاذ إجراءات قانونية.

وطالب نوبادون، الذي قدم تعازيه لأسر الضحايا، المنتقدين بعدم القفز للنتائج والإشارة إلى أن العنف ذو دافع سياسي، وقد هدد بمقاضاة أي شخص يربط رئيس الوزراء السابق ثاكسين شيناواترا بالعنف.